نشرة صندوق النقد الدولي

برنامج عمل الصندوق للستة أشهر القادمة يركز على الاقتصادات الصاعدة والتحولات الجارية في الاقتصاد العالمي (الصورة: صندوق النقد الدولي)

برنامج عمل الصندوق

جدول أعمال الصندوق للتركيز على النمو القوي والمتوازن والشامل

١٢ ديسمبر ٢٠١٣

- سيكون محور التركيز الجديد هو تصميم إصلاحات هيكلية تستهدف دعم النمو
- تعزيز النمو والمرونة مطلب أساسي بالنسبة للاقتصادات الصاعدة
- من المهم تحقيق الخروج السلس من مرحلة تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية

يشير الصندوق في برنامج عمله الأخير إلى أن أهم أولوياته في الشهور القادمة هي كسر حلقة النمو المنخفض ونوبات الذعر المتكررة في الأسواق والتحرك نحو نمو قوي ومتوازن وشامل وقابل للاستمرار.

ركز المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في المناقشة التي يجريها مرتين سنويا حول برنامج عمل الصندوق على تحويل التوجهات المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية وبيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات) في شهر أكتوبر الماضي إلى خطة ملموسة يطبقها الصندوق.

ويركز برنامج العمل للاثني عشر شهرا القادمة على الحاجة إلى إدارة سلسلة من التحولات الجارية بالفعل في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك استعادة الأوضاع المالية الطبيعية على مستوى العالم، وإحداث تحول في ديناميكية النمو، وإعادة توازن الطلب العالمي، واستكمال إصلاح النظام المالي العالمي.

وفي الحوار التالي، يتحدث السيد سيدارث تيواري، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي عن أولويات الصندوق في الفترة القادمة.

تقوم اقتصادات الأسواق الصاعدة بدور أكبر في الاقتصاد العالمي، لكنها معرضة لمخاطر أكبر أيضا. فكيف يساعد الصندوق هذه البلدان في تجاوز التحديات التي تواجهها؟

من التحولات الرئيسة في برنامج العمل أنه يركز بدرجة أكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة. فقد تزايدت أهمية الأسواق الصاعدة – حيث تساهم، مع البلدان النامية، بحوالي نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي حسب تعادل القوى الشرائية؛ وسوف تساهم بما يقارب ثلثيه في عقد آخر. ونحن نسعى، أولاً، إلى فهم العوامل التي ارتكز عليها ما حققته من نمو سريع في الآونة الأخيرة، والسبب في تباطؤه حاليا. ونحن ننظر في مدى ارتباط تباطؤ النمو بضيق الأوضاع المالية العالمية، ومدى كونه نتاجا لقضايا أكثر ارتباطا بالداخل، وما الذي يمكن أن تقوم به هذه البلدان للحفاظ على نمو قوي وعلى درجة كبيرة من التوازن في الفترة المقبلة. وهناك جزء آخر من جدول أعمالنا يركز على دور التعميق المالي في الأسواق الصاعدة، وهو أمر مهم لزيادة الصلابة في مواجهة الصدمات ودعم النمو. وأخيرا، سوف ننظر أيضا في عواقب البنود المتعلقة بالإصلاح التنظيمي العالمي على استقرار اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ما العمل المخطط بشأن السياسة النقدية غير التقليدية وأثر إيقاف العمل بها؟

القضايا المتعلقة بالخروج من مرحلة السياسة النقدية غير التقليدية سيكون جزءا أساسيا من عملنا، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. وهناك عدة تحديات آنية في هذا الخصوص. فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي تطبق سياسة نقدية غير تقليدية، المسألة مختلفة تماما. متى وكيف يمكن سحب الدفعة التنشيطية بيسر مع أقل درجة ممكنة من التداعيات؟ وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة والواعدة، أثيرت مسائل مهمة حول كيفية إدارة المخاطر والانعكاسات المصاحبة لحركات رأس المال المفاجئة، وذلك بسبب موجات عدم اليقين السوقي في الأسواق الصاعدة على مدار الصيف الماضي عقب الحديث عن الإلغاء التدريجي لهذه السياسة في الولايات المتحدة. وتحتاج هذه البلدان إلى معرفة مدى إمكانية أن توازن سياستها النقدية وأسعار صرف عملاتها وغيرها من السياسات، ولديها أسئلة بشأن اطر وأدوات السياسة الأوسع التي يمكن أن توفر لها تأمينا ماليا. وبعد انتهاء العمل في المرحلة الأولى، سننظر نظرة أعمق إلى هذا الموضوع ضمن التقرير الجامع الذي يصدر في الخريف القادم بعنوان "السياسة النقدية: دورها الآن وفي المستقبل"، والذي يناقش القضايا المتعلقة بالمبادئ والبنيان الملائمين لإدارة السياسة النقدية في المستقبل.

بدأ الصندوق يركز بدرجة أكبر على الحاجة لاتساق السياسة عبر البلدان المختلفة، مراعاة تداعيات السياسات عبر الحدود. فكيف ينعكس هذا في برنامج العمل؟

سنستمر في تحليل مدى الاتساق بين سياسات البلدان الأعضاء من منظور متعدد الأطراف من خلال تنفيذ قرار الرقابة الموحدة ومن خلال عملنا المعني بتقارير التداعيات والتقرير التجريبي بشأن القطاع الخارجي. وقد قالت بلداننا الأعضاء إن علينا تحسين أدائنا بإضافة بُعد متعدد الأطراف إلى أنشطة الرقابة الثنائية – وذلك بإدخال عملنا المعني بالتداعيات وأسعار الصرف ضمن التحليلات التي يتم إجراؤها في سياق مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد عضو. وسوف تركز المراجعة التي تجري كل ثلاث سنوات، والتي يحل موعدها الخريف القادم، على قضايا مثل تقييم أدائنا في دراسة الصورة الأوسع في رقابتنا الثنائية.

ونركز في مجال عملنا الجديد على التداعيات والضرائب الدولية. فنحن نرى أن الفروق في السياسات الضريبية القومية تخلف فرصا للتحايل والتهرب يمكن أن تؤدي إلى اختلالات اقتصادية ومستوى من الضرائب أقل مما يمكن أن تفضله البلدان. ولذلك سننظر إلى القواعد والممارسات الدولية لضريبة الدخل، ونقيم مدى أهميتها الاقتصادية الكلية، ونبحث التحركات الممكنة على صعيد السياسات.

لا يزال المستوى المرتفع للعجز والديون مصدرا للقلق في كثير من البلدان. كيف سيعالج برنامج العمل هذه المسألة؟

من المفيد التمييز بين سياسات الحد من مخاطر تراكم الديون على نحو لا يمكن الاستمرار في تحمله وسياسات معالجة المواقف التي تكون فيها أعباء الديون قد أصبح حادة بالفعل.

وخبراء الصندوق بصدد استكمال مراجعة سياسات الصندوق بشأن حدود الدين في البرامج التي يدعمها، مع تركيز الجهد الأكبر على البلدان منخفضة الدخل حيث قضايا ضعف القدرات المؤسسية وأهمية تشجيع الإقراض بشروط ميسرة تمثل مصدرا للقلق بوجه خاص. وبعد موافقة المجلس التنفيذي على السياسة الجديدة، من المستهدف تطبيقها بشكل مرن من حيث السماح للبلدان المقترضة بفرصة اختيار أكبر من بين بدائل التمويل، مع السعي لضمان مستويات اقتراض وشروط مصاحبة يمكن الاستمرار في تحملها. وبالإضافة إلى ذلك، نقوم بجهود حاليا بشأن إرشادات الصندوق والبنك الدولي المتعلقة بإدارة الديون.

وتمثل إعادة هيكلة الدين السيادي مجالا آخر للعمل المقبل. وهنا سنركز على تعزيز المنهج التعاقدي في إعادة هيكلة الديون وتقوية إطار الصندوق الذي ينظم الإقراض في حالات المديونية المرتفعة. وسوف نستطلع آراء مختلف الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص ونأخذ تعليقاتهم في الاعتبار.

كيف سيبني الصندوق على الجهود الجارية لتوفير وظائف جديدة وتعزيز النمو؟

في نهاية المطاف، يجب أن تُترجَم رقابتنا وبرنامج عملنا وبناؤنا للقدرات إلى فرص عمل جديدة. ومن المجالات التي يركز عليها برنامج العمل الجديد الإصلاحات الهيكلية وكيف يمكن أن تدعم النمو. ومع التقلص الكبير الذي يشهده حيز الحركة من خلال السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، أصبح التركيز في الوظائف والنمو الآن على الإصلاحات الهيكلية. وبالنسبة لمراجعة الرقابة التي تجري كل ثلاثة أعوام والتي يحل موعدها في عام ٢٠١٤، سيتم إصدار دراسة مرجعية تبحث فيما إذا كان الصندوق يركز على الإصلاحات الهيكلية الحيوية على المستوى الاقتصادي الكلي وما إذا كنا قدمنا مشورة متسقة في هذه المجالات.

وأقصد بالإصلاحات الهيكلية أوجه عدم الكفاءة في الاقتصاد. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد إصلاح دعم الوقود الأحفوري، وهي مسألة ركز عليها الصندوق في العام الماضي. وتساعد هذه الإصلاحات في الإفراج عن موارد من المالية

العامة واستخدامها في تخفيض العجز ودعم الإنفاق الحكومي الذي يركز بشكل أفضل على الجوانب المستهدفة، بما في ذلك التعليم والبنية التحتية والتدريب.

بالنظر إلى ما وراء التهديدات الآنية للاقتصاد العالمي، ما هي التحديات طويلة الأجل التي يدرسها الصندوق؟

ننظر الآن فيما يمكن أن يكون عليه العالم في عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٥٠. ومن الواضح إلى حد كبير أننا ننتقل إلى عالم متعدد الأقطاب – الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وربما حتى الهند يمكن أن تكون لها جميعا أوزان متقاربة من حيث إجمالي الناتج المحلي، ومن الواضح أن دور الأسواق الصاعدة سيزداد. ونعمل أيضا على دراسة ما إذا كان العالم سيصبح أكثر عرضة للمخاطر – سواء من حيث وجود دول هشة أو نقص في المياه – ونفكر في دور الصندوق في معالجة جوانب الضعف ذات الصلة.

وقد بدأنا النظر بالفعل في تحديات مثل عدم المساواة في البلدان المختلفة وما إذا كانت تهدد استقرارها الكلي وما إذا كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مصدرا لدعم النمو. هذه القضايا ليست ضمن مجال عمل الصندوق، ولكنها اتجاهات عامة ينبغي أن نفكر فيها، حيث تؤثر على الوظائف والنمو والاقتصاد الكلي.

روابط ذات صلة:

طالع برنامج العمل
طالع البيان الصحفي
راجع بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
جدول أعمال السياسات العالمية
حوار مع رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
آخر تطورات الآفاق العالمية